المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 21-06-2007 العـــدد : 14908
الصفحـات : 18 المسلسل : 109

ملف صحفي

٢١ مشروعا مشتركا بعشرة مليارات ريال

رجال الاعمال: الظروف مواتية لاستثمارات جديدة في مجالات النفط والتعدين بين المملكة وفرنسا

المصـــــدر : عكاظ
التـــــاريخ : 21-06-2007
الصفحـات : 18
العـــدد : 14908
المسلسل : 109

محمد العبدالله (الدمام)

اكد رجال الاعمال ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لفرنسا تمثل تتويجا للعلاقات الاستراتيجية والتاريخية التي تربط الرياض بباريس.. بالاضافة لكونها استكمالا للقاعدة المتينة التي بنيت خلال السنوات الماضية بين البلدين.. الامر الذي ينعكس بصورة مباشرة على توطيد وتنمية العلاقات الاقتصادية.. مشيرين الى ان نتائج الزيارة ستبرز خلال الاشهر القليلة القادمة.. من خلال عقد صفقات تجارية للاستثمار في البلدين.. خصوصا ان الشركات الفرنسية تمتلك التقنية المعلوماتية مما يوفر فرصا كبيرة للقطاع الخاص لتوطين هذه التقنية بالمملكة.. بالاضافة لذلك فان المدن الاقتصادية الجديدة بالمملكة تحظى باهتمام جميع الشركات الاستثمارية العالمية.. مما يعني ان الشركات الفرنسية ستكون حاضرة في مثل هذه المدن الاقتصادية.

اوضح سلمان الجشي عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية.. ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لفرنسا.. تاتي ضمن توجهات القيادة الرشيدة لتدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية مع الجمهورية الفرنسية.. مشيرا الى ان مثل هذه الجولات تعطي نتائج ايجابية على كافة الاصعدة.. ومنها الجانب الاقتصادي لاسيما والمملكة تربطها مع فرنسا علاقات اقتصادية قوية.. اذ توجد شركات فرنسية تعمل في مجالات متعددة منها القطاع النفطي والتنقيب عن الغاز في الربع الخالي وكذلك في المجالات المختلفة منها التعدين والصناعة.. مشيرا الى ان الزيارة ستفتح افاقا جديدة امام الشركات الفرنسية للتواجد في المملكة.. لاسيما ان المملكة تمثل سوقا مغرية للشركات العالمية.. مما يعني ان المرحلة القادمة ستشهد دخول شركات فرنسية جديدة للاستثمار في المدن الاقتصادية الموزعة على مختلف مناطق المملكة.. فالمناخات الاستثمارية الجديدة التي خلقتها المملكة في الفترة الاخيرة ساهمت كثيرا في تحفيز الشركات العالمية على الاستثمار في المملكة.

وقال علي برمان عضو مجلس الاعمال السعودي - الفرنسي ان خادم الحرمين الشريفين سيلتقي للمرة الاولى مع الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي بعد انتخابه مؤخرا لرئاسة الجمهورية الفرنسية وبالتالي فان القيادتين ستحرصان على تدعيم اواصر العلاقات السياسية والاقتصادية خلال المرحلة القادمة انطلاقا من المصالح المشتركة بين البلدين مما يشكل عنصرا فعالا في دعم الوفود المشتركة والفعاليات المتبادلة بين الجانبين وقد سبق الرئيس الفرنسي الجديد زيارة الملك بتاكيد بلاده وحرصها على تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية مع المملكة والدول الخليجية حيث اكد في رسالته التي بعثها للملتقى الاوروبي - الخليجي الذي انعقد في مايو الماضي.. دعم بلاده لجميع مساعي تطوير العلاقات الخليجية - الاوروبية والفرنسية على وجه الخصوص في مختلف المجالات.

مشيرا الى ان الافاق الاستثمارية واسعة امام الشركات الفرنسية ولعل المشروع الاخير الذي تم توقيعه بين الوكالة العامة للاستثمار والتعدين التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية مع شركة فرنسية بقيمة ٢٦ مليار ريال في مجال التعدين يعتبر احد ثمار العلاقات الاقتصادية الجيدة التي تربط الرياض مع باريس.. مؤكدا ان الشركات الفرنسية سجلت حضورا كبيرا خلال العامين الماضيين في كثير من المجالات سواء التنقيب عن الغاز او النفط او غيرها من الاستثمارات.

وذكر ان الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة قدمت خلال اجتماع مجلس الاعمال السعودي الفرنسي في فرنسا والذي عقد في ابريل الماضي.. عروضا ودراسات وفرصا استثمارية كبيرة للشركات الفرنسية في المدن الاقتصادية القائمة بالمملكة.. الامر الذي ساهم في انبثاق لجان مشتركة لبحث المشاركة الفرنسية في المدن الاقتصادية.

واكد ان القطاع الخاص السعودي لديه فرص كبيرة للاستفادة من الخبرة الفرنسية في الكثير من المجالات سواء بالمواد الغذائية او التعدين او تقنية المعلومات المتواجدة في مدينة تولوز الفرنسية حيث تعتبر معقل تكنولوجيا المعلومات في فرنسا.

وافاد تقرير صادر عن الهيئة العامة للاستثمار ان فرنسا احتلت المركز الثالث في عام ٢٠٠٥ كإحدى ابرز البلدان المستثمرة بالمملكة حيث بلغت المشاريع المشتركة ٢١ مشروعا باستثمارات تجاوزت ١٠،٨ مليار ريال موزعة على ١١ مشروعا صناعيا تبلغ حصة الشركات الفرنسية فيها ٨٠٪ وحصة المستثمرين السعوديين ٢٠٪. كما يوجد ١٠ مشاريع خدمية حصة الشركة الفرنسية فيها ٣٧٪ بينما تبلغ حصة المستثمرين السعوديين ٦١٪ و ٢٪ لمستثمرين اجانب اخرين.

وذكر التقرير ان حجم الاستثمارات الفرنسية ٣،٨٥ مليار ريال حيث تبلغ هذه المشاريع ٢٨ مشروعا منها ٥ مشاريع صناعية و ٢٣ مشروعا خدميا.

وافادت البيانات الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة التابعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط ان الميزان التجاري بين المملكة وفرنسا خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حقق فائضا لصالح المملكة لارتفاع معدل صادرات المملكة لفرنسا عن وارداتها منها خلال الفترة المذكورة.. حيث سجل الميزان قيمة فائض خلال عام ٢٠٠٠ يقدر بـ ٦،٣ مليار ريال وقيمة تقدر بـ ٢،٩ مليار خلال عام ٢٠٠١ وبمعدل انخفاض وانكماش لهذا الفائض عن عام ٢٠٠٠ مقداره ٥٢٪ وفي عام ٢٠٠٢ عاود الفائض في ميزان تجارة المملكة مع فرنسا الارتفاع بمعدل ١٣٪ عن عام ٢٠٠١ ليسجل قيمة تقدر بـ ٣،٣ مليار ريال.

اما فيما يتعلق بعام ٢٠٠٣ فقد حقق ميزان تجارة المملكة مع فرنسا قيمة فائض للمملكة يقدر بـ ٣،٧ مليار بمعدل ارتفاع عن عام ٢٠٠٢ مقداره ١٠٪ في حين سجل ميزان تجارة المملكة مع فرنسا بنهاية عام ٢٠٠٤ فائضا لصالح المملكة بقيمة بـ ٦،٤ مليار ريال بمعدل نمو لهذا الفائض يقدر بـ ٧٤٪ مما يعكس النمو المتسارع لحجم التجارة البينية بين البلدين ومتانة العلاقات التجارية. وقال التقرير ان واردات وصادرات عام ٢٠٠٤ تشير الى ان واردات المملكة من فرنسا حققت قيمة تقدر بـ ٥،٨ مليار ريال بمعدل ارتفاع عن عام ٢٠٠٣ مقداره ١٦٪ حيث حققت فرنسا الترتيب ٧ لاهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة والتي تستورد منها احتياجاتها من السلع والخدمات خلال عام ٢٠٠٤ في حين سجلت الصادرات السعودية لفرنسا خلال عام ٢٠٠٤ قيمة مقدارها ١٢،٣ مليار ريال بمعدل ارتفاع عن عام ٢٠٠٣ مقداره ٤٠،٥٪ حيث سجلت فرنسا الترتيب ١٠ لاهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة والتي تصدر لها السلع والخدمات خلال الفترة المذكورة.

واشار التقرير الى واردات وصادرات عام ٢٠٠٥ فالاحصاءات تشير الى ان واردات المملكة من فرنسا حققت حتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ قيمة تقدر بـ ٥،٣ مليار ريال في حين سجلت الصادرات السعودية غير النفطية اعادة التصدير خلال نفس الفترة الى ٦٥٧ مليون ريال.